

Map of the Libyan conflict in the post- Gaddafi period – Analytical study for the period between the National Congress elections until Fajr Libya Operation (2012- 2015).

Abdulrauf R. El- Geroshi

Doha institution for graduate studies || Qatar

Abstract: After the fall of the Gaddafi regime, the Libyans tried to restructure the state, although they were able to change the regime in months, rebuilding the state was not that easy. One of the most prominent challenges for officials in that period was to address the social division left by the internal war between the February revolutionaries and the Gaddafi regime. In this study, the Libyan conflict in the post- Gaddafi period is analyzed, by presenting an analytical map for the period between the elections of the Transitional National Congress, which is the first legislative council in Libya after the revolution, until Fajr Libya Operation, which is the beginning of the first civil war in the post- Gaddafi era. The study was built according to the qualitative approach, in an attempt to understand and analyze the events based on academic literature and reports. As a result, the study concluded that the Libyan society did not recover from the wounds of the civil war that is experienced, and the absence of transitional justice was one of the direct causes in the emergence of the Libyan conflict because it was not among the priorities of Libyan officials at that stage. In addition to the mentality that prevailed the revolutionaries after their overthrow of the Gaddafi regime, which translated into actions that contributed to an increase in social division.

Keywords: Map of the Libyan conflict. The causes of the Libyan conflict. Operation Fajr Libya.

خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي

– دراسة تحليلية لفترة ما بين انتخابات المؤتمر الوطني حتى عملية فجر ليبيا (2012- 2015)

عبد الرؤوف رجب الجروشي

معهد الدوحة للدراسات العليا || قطر

المستخلص: بعد سقوط نظام القذافي حاول الليبيون إعادة هيكلة الدولة، وبالرغم من قدرتهم على تغيير النظام في أشهر، إلا أن إعادة بناء الدولة لم يكن بتلك السهولة، ولعل أبرز التحديات على المسؤولين في تلك الفترة هي معالجة الانقسام الاجتماعي الذي خلفته الحرب الداخلية بين ثوار فبراير ونظام القذافي. في هذه الدراسة تم تحليل الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي، وذلك عبر تقديم خارطة تحليلية للفترة ما بين انتخابات المؤتمر الوطني العام والذي يعتبر المجلس التشريعي الأول في ليبيا بعد الثورة، وحتى عملية فجر ليبيا التي تعتبر بداية أول حرب أهلية في فترة ما بعد القذافي. حيث بنيت الدراسة طرحها وفق المنهج الكيفي وذلك في محاولة لفهم الأحداث وتحليلها استناداً على الأدبيات العلمية والتقارير. وكنتيجه لذلك توصلت الدراسة أن المجتمع الليبي لم يتعاف من جروح الحرب الأهلية التي عاشها، وغياب العدالة الانتقالية كان أحد الأسباب المباشرة في نشأة الصراع الليبي، لكونها لم تكن ضمن أولويات المسؤولين الليبيين في تلك المرحلة، بالإضافة إلى العقلية التي سادت الثوار بعد إسقاطهم لنظام القذافي، والتي ترجمت لأفعال ساهمت لحد ما في زيادة الانقسام الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: خارطة الصراع الليبي، أسباب الصراع الليبي، عملية فجر ليبيا.

1- مقدمة.

في 23 أكتوبر 2011 أعلن رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل إعلان التحرير، هذا الإعلان يعتبر نهاية للصراع المسلح في ليبيا بين نظام القذافي وثورا فبراير، فبعد انتهاء نظام دكتاتوري استمر لمدة 42 عام احتكر فيها السياسة ومنع تكوين الأحزاب، لم تقتصر التحديات الجديدة لليبيين على الخبرة السياسية المحدودة، بل على علاج الانقسام الذي أحدثه هذا التغيير. فعلى الرغم من أن الأطراف في الثورة اجتمعت على إسقاط النظام، إلا أنها لم تكن متوافقة بعد سقوطه عندما انقسمت إلى تيارات فكرية داخل أول جسم سياسي- المؤتمر الوطني- تم انتخابه بعد الثورة. فالانقسام السياسي زاد من حدته إعلان اللواء المتقاعد خليفة حفتر انقلابه على السلطة، وإطلاق حملته العسكرية والتي عرفت بالكرامة، ليكون رد المؤتمر الوطني بعملية عسكرية مضادة عرفت بفجر ليبيا، لترجع ليبيا مرة أخرى إلى صراع مسلح بعد أقل من ثلاثة أعوام من انتهاء الصراع مع القذافي.

مشكلة الدراسة:

بناءً على الطرح السابق، ستحاول هذه الورقة تقديم تحليل لخارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي لتشمل الفترة الزمنية من أغسطس 2012 إلى ديسمبر 2015، تحديداً منذ بداية جلسات المؤتمر الوطني العام وحتى انتهاء عملية فجر ليبيا التي كانت بمثابة إعادة دائرة الصراع المسلح للبلاد. وذلك عبر تقديم نبذة تاريخية عن الصراع، ثم تحليل لأطراف الصراع، وبعدها تحديد قضية الصراع وتحليل أسبابه، وأخيراً ستناقش ديناميات الصراع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- التعمق في فهم قضية الصراع الليبي عبر رسم خارطة توضح ملامح الصراع، وذلك استناداً على الطرق الأكاديمية في رسم خرائط الصراع
- 2- فهم الأسباب التي انطلق منها الصراع، والتي تقود إلى جذور المشكلة التي أنشأت انقسام اجتماعي في مجتمع متجانس نسبياً.

أهمية الدراسة:

ووفقاً لذلك فإن أهمية الدراسة تنطلق من محاولتها لتوضيح المشكلة التي أرهقت المجتمع الليبي خلال السنوات الماضية، وذلك عبر طرح أكاديمي يستند على الأدبيات العلمية في فهم هذه القضية، ولعل أهمية الدراسة تبرز في كونها إضافة للأدبيات المرتبطة عن وضع الصراع الليبي، وكون المرحلة التي تقوم بتحليلها الورقة هي مرحلة الأساس التي انطلق منها الصراع، وبذلك تعتبر الورقة مرجع مهم لكل من يهتم بالصراع الليبي.

منهجية الدراسة.

تقدم الدراسة جانب تحليلي لبدايات الصراع الليبي عبر استعمالها للمنهجية الكيفية، وستبني التحليل استناداً على الأدبيات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية المرتبطة بموضوع الدراسة المطروح، حيث سيركز التحليل على الفترة الزمنية الانتقالية في ليبيا وذلك بعد أول انتخابات برلمانية في البلاد، وتعرض في التحليل على

أهم المواقف التي أثرت في رجوع الصراع المسلح للدولة، حتى تصل إلى نهاية عملية فجر ليبيا التي انطلقت كرد فعل على عملية الكرامة، والتي تعتبر بمثابة أول حرب داخلية ترجع الصراع المسلح للدولة من جديد في فترة ما بعد القذافي.

المبحث الأول- الخلفية التاريخية للصراع.

المطلب الأول- ثورة فبراير:

فهم سياق الصراع يرتبط بالخلفية التاريخية لأحداث فبراير وما بعدها. ففي يوم 15 فبراير 2011 خرجت مظاهرات في مدينة بنغازي كانت تهدف لإسقاط نظام القذافي، وبشكل سريع تحولت إلى صراع مسلح مع النظام. (الزروق، 2015، ص319) المجتمع الدولي تدخل لدعم الثورة عبر قرار مجلس الأمن (1973) الذي أسفر عن تدخل الناتو وذلك تحت الفصل السابع من ميثاق مجلس الأمن، حيث دعم الثورة عسكرياً ليسقط نظام القذافي، هذا الأخير تم قتله 20 أكتوبر من نفس العام. (مجلس الأمن، 2011، ص4) وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي كان داعماً لثورة فبراير عبر التدخل العسكري، إلا أنه لم يقدم نفس الجهود لدعم المجتمع الليبي في الفترة الانتقالية، وذلك بالرغم من أنه ملزم أخلاقياً بتكملة مسؤولية الحماية التي كانت حجة الدخول في ليبيا والمظلة القانونية التي استند عليها التدخل العسكري، وذلك باعتبار أن ركن إعادة البناء أحد المكونات الثلاثة لمبدأ مسؤولية الحماية. (Norooz) Erfau, 2015, p.4

المطلب الثاني- الوضع السياسي والأمني في فترة ما بعد فبراير:

بعد سقوط النظام ظهرت العديد من التحديات. فبدايةً بعملية الانتقال الديمقراطي التي بدأت يوم 7 يوليو 2012 شهدت أول انتخابات ديمقراطية من عقود. (الزروق، 2015، ص332) وكان أبرز عائق لها ضعف التجربة السياسية للأحزاب، والتي كانت نتيجة لتراكمات النظام السابق، ولعل ما يؤكد ذلك مقولة القذافي الشهيرة "من تحزب خان" و "الحزب هو الدكتاتورية الحديثة". (القذافي، 1977، ص19) أما اجتماعياً الصراع المسلح في ليبيا أنتج انقسام اجتماعي، فالمصالحة الوطنية وبناء سلام اجتماعي مطلب لمعالجة جروح الصراع المسلح. فبعد الثورة ظهرت خصومات بين المدن، وأبرزها كان بين مصراته وتاورغاء، ("اتفاق مصالحة بين مصراته وتاورغاء"، 2018، اتفاق مصالحة بين مصراته وتاورغاء الليبيين | أخبار عربي | الجزيرة نت (aljazeera.net)) وشهدت تهجير للعديد من الموالين للقذافي خارج البلاد. (Kersten, 2015, p.5)

من جانب أممي، شهد يوليو عام 2012 أول عملية اغتيال بعد الثورة، ثم توالى موجة الاغتيالات وتحديداً في مدينة بنغازي، واستهدفت ضباط وقضاة ومحامين وصحفيين وأئمة مساجد. (العرادي، 2021، ص40) ولعل أبرز حدثين يوضحان الوضع الأمني، الأول كان الهجوم المسلح على القنصلية الأمريكية في بنغازي وقتل السفير الأمريكي. (الزروق، 2015، ص333) والثاني كان إغلاق الموانئ النفطية من قبل أمر حرس المنشآت النفطية دون موافقة الحكومة المؤقتة. (العرادي، 2021، ص29) بالإضافة إلى أحداث أخرى كخطف رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان، (الزروق، 2015، ص335) واقتحامات لمقر المؤتمر التي وصلت إلى 360 اقتحام. (مرجع سابق، ص23) ولم يختلف الجانب العسكري كثيراً، فقد كان التحدي في ضم الكتائب المستقلة إلى الجيش، والتي تأثرت باستراتيجية القذافي، عندما قام بتحويل الجيش برئاسة الأركان إلى نظام كتائب عسكرية، تحولت من خلاله رئاسة الأركان ووزارة الدفاع إلى ما عرف بـ "اللجنة العامة المؤقتة للدفاع". (العرادي، 2021، ص19) فقد كانت هذه الاستراتيجية انفصال بنيوي بتركيبة الجيش.

المبحث الثاني- أطراف الصراع.

وفقاً لويلموت وهوكر فإن أطراف الصراع تنقسم لثلاثة وهي: أطراف أولية وهم الذين لديهم تفاعل مباشر وأهدافهم غير متوافقة، وأطراف ثانوية والتي لها دور غير مباشر في الصراع، وأخيراً الأطراف المهتمة وهم الذين لديهم مصلحة قوية في الصراع. (Karakasis, 2014, p.6) استناداً لهذا التقسيم سيتم تحليل أطراف الصراع الليبي.

المطلب الأول- الأطراف الأولية:

بداية الصراع كانت داخل المؤتمر الوطني، فأطراف الصراع من جهة التيار الإسلامي، وشملت تركيبته مجموعة أحزاب لها مرجعية إسلامية، وأبرزها حزب العدالة والبناء. (الشيخ، 2015، ص125) ومن الجهة الثانية التيار العلماني والذي تمثل في تحالف 44 تنظيمًا سياسياً، و236 من منظمات والجمعيات المدنية غير الحكومية، و280 شخصية وطنية مستقلة، اجتمعوا في حزب "تحالف القوى الوطنية"، (الزروق، 2015، ص16) وكما ذكر البرلماني محمد الزروق أن انقسام المؤتمر الوطني إلى تيارين كان واضحاً منذ البداية. (مرجع سابق، ص17) بالنسبة للسياسيين المستقلين من ثوار فبراير انقسمت مواقفهم بين الطرفين، جزء منهم أخذ موقف موالي للتيار الإسلامي ويرجع ذلك لكون التيار الإسلامي معارض سابق للقذافي، والجزء الآخر كان يعتبر الإسلاميين خطر لحملهم أيديولوجيات غامضة، أيضاً لوجود علاقة بين بعض الجماعات كأمناء الشريعة والجماعة الليبية المقاتلة بتنظيم القاعدة، (الشيخ، 2015، ص128) الذي جعل موقفهم موالي للتيار العلماني. كانت علاقات القوى بين الطرفين تميل للتيار العلماني، والذي كان عدد مقاعده 64 مقعد، بينما أكبر أحزاب التيار الإسلامي العدالة والبناء جمع 34 مقعد من إجمالي 200 مقعد. (العرادي، 2021، ص59) فمن جانب تحليلي قوة التيار الإسلامي التي استمدتها من معارضته للقذافي وكونه من قيادات الثورة تأثرت بثשתته بين أحزاب مختلفة، في الاتجاه الثاني استند التيار العلماني على توحيد صفه، والتي مكنته من الهيمنة على ربع مقاعد المؤتمر.

وقد تغيرت موازين القوى داخل المؤتمر لتميل جزئياً للتيار الإسلامي، وذلك بعد تجميد حزب التحالف مشاركته بالمؤتمر باليوم التالي لإعلان السيسي انقلابه في مصر في يونيو 2013. (الزروق، 2015، ص23) هيمنة التيار الإسلامي على المؤتمر اصطدم مع طرف آخر وهو الحكومة المؤقتة، فقوة الحكومة بسلطتها التنفيذية عرقلت القرارات التشريعية للمؤتمر، وأهمها قرارين هما رقم 27 القاضي بإخلاء طرابلس من المجموعات المسلحة، ورقم 53 القاضي بدمج الجماعات المسلحة في الجيش بانقضاء عام 2013، وعلى الرغم من قدرة المؤتمر الوطني على سحب الثقة منها، إلا أن ذلك تأثر بمشاركة حزب العدالة والبناء أكبر ممثلي التيار الإسلامي بالحكومة. (مرجع سابق، ص18)

وقد عزز صراع السلطات التشريعية والتنفيذية الانقسام السياسي، وأنتجت أرضية لإعلان حفتر في فبراير 2014 بتجميد أعمال المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري، بإرادة حفتر عبرت عنها كتائب القعقاع والصواعق بتهديد المؤتمر لتسليم السلطة. (مرجع سابق، ص336) وبعد أشهر أعلن حفتر إطلاقه لعملية الكرامة. ويعتبر تواجد حفتر كطرف رئيسي يرجع بالأساس للوضعية التي نشأت من الصراعات السابقة، بإعلان عملية الكرامة يوضح موقف حفتر أنه خصم للتيار الإسلامي، ليعلن على إثرها علي زيدان رئيس الحكومة المؤقتة ومحمود جبريل رئيس حزب تحالف القوى الوطنية تأييدهم للكرامة. (مرجع سابق، ص338)

ولم تكن عملية الكرامة تستند على الجانب العسكري فقط، بل كان لها جانب سياسي مساند، وتمثل في مجلس النواب الذي كان وليد لضغوط الحراك الشعبي الهادف لانتخابات مبكرة، (العرادي، 2021، ص36) حيث دخل مجلس النواب الصراع مع المؤتمر الوطني على السلطة التشريعية بالبلاد، وعلى الرغم من أن الطرفين لجأوا للدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، والتي قضت بإلغاء الفقرة 11 من المادة 30 من الإعلان الدستوري المتضمن لإنشاء

مجلس النواب، (الزروق، 2015، ص340) إلا أن قضاء المحكمة العليا لم يكن مقبولاً من طرف مجلس النواب، ليستند في شرعيته على اعتراف معظم المجتمع الدولي له. علاقات القوى بين المؤتمر والنواب كانت متوازنة، فعلى الرغم من أن المؤتمر مستند على قضاء المحكمة العليا محلياً، إلا أن اعتراف المجتمع الدولي بالنواب كان بمثابة إرجاع لتوازن القوى بين الأطراف.

المطلب الثاني- الأطراف الثانوية:

أما الأطراف الثانوية فتمثلت في الكتائب العسكرية والتي تنقسم إلى نوعين: الكتائب المستقلة والجيش الليبي. فالكتائب المستقلة هي تركيبة من كتائب تمثل قبائل أو جماعات إسلامية شاركت بالثورة، (الشيخ، 2015، ص125) والأطراف العسكرية بشكل عام كانت تابعة لقرارات الأطراف الأولية. معظم الكتائب المستقلة لها نفوذ على بعض المدن، واستغلت الأطراف الأولية ذلك النفوذ بالاستعانة بهم، فمن جهة حفتر حاول تقليد استراتيجية القذافي بالتعامل مع القبائل، عبر إعطاء مناصب وامتيازات لقادة القبيلة بالمقابل الولاء والدعم العلني له. (Hweio, 2012, p.117) ومن أبرز القبائل التي كانت تساند عملية الكرامة هم قبائل الشرق وبعض من قبائل الغرب على رأسهم قبائل ترهونة، ورشفانة، الزنتان (العرادي، 2021، ص72) أما طرف المؤتمر فلم يختلف كثيراً، حيث استعان بالكتائب القادمة من مصراتة والزاوية والغريان، ويرجع ذلك لكون هذه المدن داعمة لتيار فبراير. (مرجع سابق، ص95)

أما رئاسة الأركان يتضح موقفها عبر تصريح رئيسها عبد السلام جاد الله أن حملة حفتر هي انقلاب على الشرعية، (الزروق، 2015، ص337) موقف رئاسة الأركان الداعم للمؤتمر الوطني لم يشمل الجميع، فجزء من الجيش الليبي أخذ موقف مغاير، هذا الموقف عبر عنه بوخمادة أمر القوات الخاصة ليعلن انضمامه لعملية الكرامة، (مرجع سابق، ص338) أيضاً بعض قادة فبراير انضموا لعملية الكرامة كالعقيد مهدي البرغثي، وأمر الشرطة العسكرية مختار فرنانة. (مرجع سابق، ص337) مواقف الكتائب من الجيش الليبي التي انضمت لعملية الكرامة ترجع لسببين، فالأول القادة العسكريين في الشرق جاء انقسامهم نتيجة لسوء الوضع الأمني، والذي كان واضح بالاغتيالات الموجودة بالمدينة، وتضخم القوة العسكرية للجماعات الإسلامية كأصناف الشريعة، الثاني القادة العسكريين في الغرب كان لهم ارتباط بنظام القذافي، وبذلك تحالفهم مع حفتر سيرجعهم للمعادلة. ومثال على ذلك كتائب الصواعق والقعقاع التي كانت موالية للنظام السابق قبل سقوطه. (العرادي، 2021، ص30)

وأخيراً تعتبر الأطراف الخارجية بمثابة الأطراف المهتمة، والتي دعمها كان احتياج للطرفين من أجل جعل موازين القوى لصالحه. فمصر والامارات والسعودية التحالف الثلاثي كان داعم لعملية الكرامة، سواء عبر إعلامهم أو من خلال الدعم المادي، الدول الثلاثة كل منهم لديه دوافع للمشاركة، ولكن هناك نقطة التقاء بينهم وهي محاربة التيار الإسلامي الذي صعد بعد الثورات العربية. (مرجع سابق، ص75) أما قطر وتركيا دعمهم كان للمؤتمر الوطني عبر الاعتراف بشرعيته، فدولة قطر كانت داعم للمؤتمر الوطني وتحملت التكاليف المادية والسياسية لدعومه، (مرجع سابق، ص81) أما تركيا فلم تصرح دعمها المباشر، إلا أنه يفهم من موقفها أنها داعمة لتيار الثورة. (مرجع سابق، ص82) ليبيا كانت ساحة للصراع الاقليمي، فمن جهة الطرف الداعم للانقلابات، ومن جهة أخرى طرف داعم للثورات، فهذا الدعم ينبع من مصالح تلك الدول، خصوصاً بالنظر للموارد التي تحتويها ليبيا، وإعادة إعمارها بعد الحرب بمثابة إغراء اقتصادي للجميع.

المبحث الثالث- قضية الصراع وأسبابه.

المطلب الأول- قضية الصراع:

قضايا الصراع- كما ذكرها ساندول- فهي إجابة لتساؤل على ماذا تتصارع الأطراف؟، (Sandole, 1998, p.8) والتي قد تكون على حسب الحاجات أو القيم أو المصالح. (مرجع سابق، ص9) وتحليلاً للصراع الليبي فتختلف رؤية القضية بين الأطراف، ففي صراع التيار الإسلامي مع العلماني، كان التيار الإسلامي يرى القضية على أنها قيمة، ومستند على أيديولوجية ترى أن الإسلام يرتبط بالنظام الحاكم، ويؤكد على ذلك المبادئ التي ينطلق منها حزب العدالة والبناء بالالتزام بالمبادئ الإسلامية، ("حزب العدالة والبناء"، 2014، حزب العدالة والبناء | حركات وأحزاب | الجزيرة نت (aljazeera.net)) أما التيار العلماني فقد كان يراها على أنها مصالح، ويدل على ذلك دعم قائد حزبهم لعملية الكرامة التي تعتبر انتهاك لقيمة الديمقراطية. أما في صراع حفتر ومجلس النواب مع المؤتمر الوطني، فقد كانت القضية على الشرعية السياسية، فمن جهة حفتر تحديداً كانت بالنسبة له تحقيق مصالح، ولنحدد معنى المصالح فوفقاً لوير فهي الحصة المرغوبة لأي طرف من الموارد، (Wehr, 1979, p.20) وهنا الشرعية تسهل الوصول للموارد بغطاء شرعي لها، وقيمة الموارد كالنفط يعتبر حافز لكل الأطراف، أما المؤتمر فمن جهته يراها أنها انتهاك لقيمة الديمقراطية، حيث يعتبروا وجودهم تمثيل لإرادة الشعب، ومجلس النواب من جانبه لا يختلف عن ذلك، فهو يرى أن الانتخابات أوجدته. فالشرعية لم تحسم لأي طرف بينهم، محلياً قرار المحكمة الدستورية العليا ألغت شرعية مجلس النواب، أما دولياً فقد كان معترف بمجلس النواب من معظم المجتمع الدولي، الهوة بين المحلي والدولي لم يعط الأفضلية لأحد في الحسم، بل كان الاعتراف الدولي لصالح مجلس النواب في اتفاق الصخيرات.

المطلب الثاني- أسباب الصراع:

الوضعية التي وصل إليها الأطراف بصراعاتهم على الشرعية لا يمكن فهمها إلا بتحليل جذورها، وسنناقش مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقها في فترة ما بعد القذافي باعتبارها أحد جذور الصراع. روث اريازا عرفت العدالة الانتقالية على أنها "مجموعة الممارسات والآليات والمخاوف التي تنشأ بعد فترة من الصراع أو الحرب الأهلية أو القمع، والتي تهدف بشكل مباشر إلى مواجهة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والتعامل معها". (Nagy, 2008, p.277) ووفقاً للأمم العام للأمم المتحدة؛ تم تعريف العدالة الانتقالية بأنها "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة". (الأمم العام للأمم المتحدة، 2004، ص6) ولإسقاط هذه المفاهيم على حالة ليبيا، فالصراع بين فبراير والقذافي كان عنيف، وتخلله العديد من الانتهاكات من الطرفين، وعند انتهاء الصراع بانتصار فبراير كان من المفترض القيام بعملية مصالحة تشمل الجميع لمعالجة أثار ما بعد الحرب.

وقد قام مارك كرستن بتحليل العدالة الانتقالية في ليبيا بعد ثورة فبراير، حيث ذكر أن العدالة الانتقالية لم تكن جزءاً من عمليات بناء سلام على المدى البعيد. (Kersten, 2015, p.6) كرستن حلل ثلاث آليات للعدالة الانتقالية تم تطبيقها بعد نظام القذافي وهي: العدالة الجنائية الجزئية، قانون العزل السياسي، قانون العفو الممنوح للثوار. (مرجع سابق، ص5) وفقاً لكرستن فإن كل هذه الآليات لم تنفذ كجزء من بناء السلام، بل كانت انتقام من النظام السابق. (مرجع سابق، ص6) بدايةً مع العدالة الجنائية الجزئية، ففي تقرير مجموعة الأزمة الدولية قامت بتقسيم العدالة الجنائية إلى أربعة محاور، أولاً بانعدام الثقة بالنظام القضائي، ثانياً انهيار جهاز أمن الدولة، ثالثاً إفلات الثوار من العقاب، أخيراً اعتقالات الثوار لبقايا النظام السابق. (المجموعة الدولية للأزمات، 2013، ص13-

24) ووفقاً للتقرير فإن طبيعة وجودة النظام القضائي تؤثر على العدالة الانتقالية أكثر من طبيعة وجودة الملاحقات المدنية والجنائية. (مرجع سابق، ص5) وتفسير ذلك، فإن النظام القضائي في ليبيا بعد القذافي لم يكن على استعداد للقيام بمحاكم عادلة، وأبرز أخطاء الحكومة تمثلت في إصرارها على محاكمة سيف الإسلام وعبد الله السنوسي بدل من تسليمهم للجنائية الدولية، بالإضافة لعدم وضع إطار زمني لتحقيق العدالة الانتقالية خلاله.

أما قانون العزل السياسي أو كما سماه كرستن "التطهير"، فهو بمثابة التطهير السياسي من أي شخصية ارتبطت بالمنظومة السابقة، وناقش كرستن أن القانون يتناسب مع نمط محفوف بالمخاطر في ليبيا بالانتقام من جانب واحد استهدف المرتبطين بالنظام المهزوم. (Kersten, 2015, p.17) على هذا النحو، فقد غدى الانقسامات داخل البلاد بدلاً من التوفيق بينها. (مرجع سابق، ص16) فمن الناحية التاريخية، كانت هذه القوانين أداة شائعة في السعي لتحقيق العدالة الانتقالية، حيث تحول الإقصاء عن طريق إبادة المعارضين إلى الإقصاء من خلال الوسائل القانونية والسياسية. (مرجع سابق) وقد كانت له نتائج متفاوتة تاريخياً، فمثلاً بعد انهيار الحكم الشيوعي، وضعت دول مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا سياسات تطهير لمنع الشيوعيين السابقين من تولي مناصب سياسية. (مرجع سابق) أما في العراق فقد كانت له نتائج معاكسة، حيث تم تطهير الأفراد المرتبطين بحزب البعث العراقي الموالي لصدام حسين من المناصب العامة، الذي قاد إلى عنف طائفي. (مرجع سابق) بغض النظر عن تجارب السابقة في تطبيق العزل السياسي، إلا أن طريقة تطبيقها في ليبيا لم يرتبط بتحقيق السلام، بل كان يميل إلى كونه انتقام من الطرف المهزوم، والذي عبرت عنه الكتائب المسلحة التي ضغطت على المؤتمر الوطني لإقراره. (العرادي، 2021، ص41)

وأخيراً، اعتبر كرستن قانون العفو الممنوح للثوار (رقم 38) أنه ترسيخ العدالة من جانب واحد، (الإعلان الدستوري، 2012، ص306) والإفلات من العقاب، وسلطة الميليشيات، والذي انعكس بخلق ثقافة الإفلات من العقاب لدى جانب واحد، والتي غذت العنف وتقوض الانتقال السلمي للبلاد. (Kersten, 2015, p.21) والتهجير الكامل لمدينة تاورغاء يوضح آثار هذا القانون، فعلى الرغم من الجرائم التي قام بها بعض أبناء المدينة من اغتصاب وقتل لمدينة مصراته، إلا أن الرد بعد سقوط القذافي كان عنيف، ولم يستند على قرارات قضائية، وتم تهجير 40,000 تقريباً وتدمير المدينة لجعلها غير قابلة للسكن، (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018، المفوضية- ليبيا: ازدياد المخاوف بشأن سكان تاورغاء ممن تقطعت بهم السبل (unhcr.org)) حماية هذه الأفعال وغيرها من اعتقالات وَاغتياالات لمن ارتبطوا بالقذافي بدون سلطة قضائية لم يعكس تطبيق جاد للعدالة الانتقالية.

وفي سياق قريب، ناقش إبراهيم فريجات مفهوم "ثقافة المنتصر"، والتي فسرها عقلية الثوار بعد الانتصار على القذافي، هذه الثقافة كما ذكرها فريجات أنها قادت المجتمع الليبي إلى الانقسام لطرفين وهما "أزلام النظام" و "الثوار"، فالأزلام كانت تدل على العار والخيانة، أما الثوار فكانت ترمز للشجاعة والكرامة. (Fraihat, 2016, p.24) فريجات ربط مفهوم ثقافة المنتصر مع تحقيق المصالحة الوطنية، حيث ذكر أنه لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية في ظل وجود انقسام اجتماعي والاستقطاب بين الأزلام والثوار. (مرجع سابق) ويعتبر ما جاء به فريجات شرح لجزئية أساسية من عدم تطبيق حقيقي للعدالة الانتقالية بعد القذافي، فهذا الانقسام المعلن بين الثوار والموالين للقذافي لم ينعكس اجتماعياً فقط، بل كان له انعكاس على الانقسام السياسي، وكانت سبب مباشر في الأوضاع الأمنية.

وبذلك فلا يمكن الجزم أن العدالة الانتقالية هي السبب الوحيد للصراع الليبي، ولكن بلا شك هي إحدى الجذور التي لم تتعامل معها الحكومات والمجالس البرلمانية بجدية، فعلى الرغم من انتصار ثورة فبراير بالصراع المسلح، إلا أن الصراع لم يصل إلى تحقيق مصالحة وطنية، فانتصارها لا يعني بالأساس انتهاء الصراع، ويمكن القول إن عدم تواجد عدالة انتقالية هادفة لبناء السلام بعد سقوط نظام القذافي كان بمثابة تمديد للصراع وليس حله. ولو نظرنا لتجربة جنوب أفريقيا نجد أن أحد أهم عوامل التعافي بعد الصراع كانت في حرص قيادات الثورة ومنهم

مانديلا على تحقيق العدالة الانتقالية. (Van Zyl, 1999, p.649) وفي نفس الاتجاه؛ فقد كانت ثقافة المنتصر بمثابة معزز للصراع، وكانت تدفع لزيادة الانقسام داخل المجتمع، فهذه الثقافة لم توصم أفراد فقط، بل وصمت قبائل ومدن، وانضمام بعض القبائل والمدن لدعم عملية الكرامة أو فجر ليبيا ما هو إلا ترجمة عسكرية لهذا الانقسام. فثقافة المنتصر تعتبر منطقية لدرجة ما بسبب طبيعة الثورة المسلحة التي شهدت قتل ودمار، والذي قاد إلى حقد وغل على الطرف المعادي، ولو طبقت العدالة الانتقالية بشكل جاد لكانت بمثابة العلاج للأحقاد.

المبحث الرابع- ديناميات الصراع.

الديناميات هي العملية التي تؤثر بها المكونات الأساسية للنزاع على بعضها البعض، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تحولات كبيرة في هيكل النزاع. (Mitchell, 1981, p.51- 52) بعبارة أخرى؛ فالديناميات هي سلوك الأطراف في الصراع والتي تقود إلى تغييرات في سياق الصراع، هذا السلوك يترجمه الأطراف باستخدام تكتيكات لتحقيق غاية لهم. (Demmers, 2002, p.94) ولكن قبل تحليل الديناميات سنحدد الصراع كونه كامن أو ظاهر، فوفقاً لميتشل تعريف الصراع الكامن هو وجود حالة صراع، أما الصراع الظاهر هو وجود لحالة صراع يصاحبها سلوك علني. (مرجع سابق، ص 49) وعند التحليل نجد أن الصراع داخل المؤتمر الوطني كان كامن، بمعنى أن التيار الإسلامي والعلماني كانت لديهم أهداف مختلفة، ولكن بدون سلوكيات معلنة، أما بعد دخول حفتر ومجلس النواب كأطراف، تغير الصراع إلى ظاهر وعلى قضية مشتركة الشرعية، بأهداف مختلفة وسلوكيات معلنة.

المطلب الأول- ديناميات الصراع غير المسلح:

ترتبط ديناميات الصراع في جزئية ما مع ثقافة المنتصر لدى الثوار، فقد كانت بمثابة تجسيد لممارسة تكتيك العار، والتي يعرفها برويت أنها الإعلان عن عيوب وتجاوزات الآخرين. (Pruitt, et al., 2004, p.69) والتي استعملها ثوار فبراير كتكتيك مع بقايا نظام القذافي، مما أدى إلى عملية استقطاب بين الطرفين، فعلى الرغم من انتهاء النظام السابق إلا أن هناك قبائل ومدن لازالت مناصرة له، وعززته عملية تصعيد قام بها المؤتمر الوطني بعد ضغط من كتائب الثوار عليه لإقرار قانون العزل السياسي. ويشرح ميتشل التصعيد أنه تكثيف السلوكيات المعادية الموجهة للآخرين بهدف جعلهم يتخلون عن أهدافهم والسماح للطرف الأول بتحقيق أهدافه الخاصة، (Mitchell, 1981, p.60) وهنا الثوار لم يكتفوا بالاعتقالات والتهجير والاعتقالات للموالين للقذافي، بل تم تصعيدها لإبادتهم سياسياً. التصعيد على طرف المواليين للقذافي خلق وضعية مناسبة لحفتر بإعلانه لخارطة الطريق الجديدة، حيث قدم في خطابه أسلوب الوعود عندما ذكر "توفير الظروف المناسبة للمصالحة الوطنية لعودة المهجرين في الخارج للوطن". (SHEMS FM, 2014, ليبيا: اللواء خليفة حفتر يعلن تجميد عمل المؤتمر الوطني والحكومة الليبية والإعلان الدستوري YouTube -). فالخطاب كان يشمل عدة تكتيكات كالاستعطاف والوعود لمختلف الأطراف، فمن جهة كان خطابه يؤكد على أسس الثورة، ومن جهة أخرى كان يحاول الاقتراب من طرف المواليين للقذافي.

ومن جهة أخرى، مفهوم "انتشار الثورة" لعزمي بشارة يشرح جزئياً تأثير أحداث مصر كمتغير على الصراع الليبي. (بشارة، 2012، ص 69) ذكر بشارة أن الثورة بمجرد نجاحها وإظهار إمكاناتها في التغيير تكون ملهمة لتجربتها، (مرجع سابق) الارتباط بين أحداث مصر وأحداث ليبيا يتضح من السياق التاريخي، فبعد استقلال ليبيا من الاحتلال الإيطالي حدثت ثلاثة صراعات داخلية، هذه الأحداث تأثرت ديناميكياً مع أحداث مشابهة في مصر. بدايةً مع حركة الضباط الأحرار في مصر والتي كانت انقلاب عسكري على الملك فاروق عام 1952م، في ليبيا عام 1969م قاد القذافي انقلاب عسكري على الملك إدريس بحركة سميت الضباط الودويين الأحرار. الحدث الثاني وهو ثورة 25 يناير والتي

على إثرها غيرت النظام القائم في مصر، بعد أسابيع قامت ثورة فبراير من نفس العام 2011م لإسقاط نظام القذافي. أخيراً يوليو عام 2013م حدث انقلاب عسكري في مصر على شرعية الدولة قاده السيسي ليصل لرئاسة البلد، وفي فبراير عام 2014م أعلن حفتر انقلاباً عسكرياً عبر تجميد المؤتمر والحكومة، نجاح نموذج السيسي بمصر كان حافز لحفتر ليرأس الدولة.

المطلب الثاني- ديناميات الصراع المسلح:

ديناميكياً فتأثير الانقلاب بمصر لم يقتصر على ذلك، ففي اليوم التالي من الانقلاب أعلن حزب التحالف تجميد عمله بالمؤتمر، وبذلك ينسحب من صراعه مع التيار الإسلامي داخل المؤتمر، سلوك الانسحاب انعكس بهيمنة التيار الإسلامي على المؤتمر، هذه الهيمنة كانت الأرضية التي بنى حفتر عليها سلوكه عندما أطلق عملية الكرامة، والتي تهدف لإنقاذ البلاد من الإرهاب والمتشددين، ("عملية الكرامة في ليبيا"، 2014، عملية الكرامة في ليبيا | أخبار تقارير وحوارات | الجزيرة نت (aljazeera.net)) مصطلح الإرهاب سهل عليه التحول من تكتيك التهديد إلى العنف، فالقوة العسكرية لكثائب الصواعق والقعقاع في طرابلس سيطرت على العاصمة، وقوات حرس المنشآت بقيادة الجضران تسيطر على الموانئ النفطية، وقوات الصاعقة هاجمت الكثائب التابعة للثوار وكثائب الجماعات الإسلامية. تكتيك حفتر في بياناته كان قائم على ربط الإرهاب بالسلطة القائمة، وذلك كان مدعوم بالخطاب الإعلامي الذي كان يبني في الرأي العام، والذي دعم ذلك تواجد كثائب لجماعات إسلامية تتشابه أيديولوجيتها مع تنظيم القاعدة كأناصر الشريعة في بنغازي، بالإضافة لارتباط المؤتمر بالتيار الإسلامي وهيمنته بعد تجميد التيار العلماني، خليط هذه العوامل استند عليها حفتر في سلوكه بالصراع.

أما من جانب المؤتمر الوطني، فقد كان تكتيكة برد الفعل على ما يحدث من تصعيد، فتصعيد حفتر بعملية الكرامة قابلته قوات تابعة للمؤتمر الوطني بعملية فجر ليبيا، وهنا سلوك المؤتمر الوطني داخل الصراع اتبع المعاملة بالمثل، فبيان حفتر بتجميد المؤتمر، قابله تهديد مماثل بإصدار أمر قبض عليه، أما بعد اطلاق عملية الكرامة كان الرد بالمثل عبر عملية فجر ليبيا التي واجهت قوات الكرامة بالغرب، وعملية شروق ليبيا التي توجهت للموانئ النفطية، وقوات الدروع مع كثائب الجماعات الإسلامية شكلوا ما عرف بشورى ثوار بنغازي لمواجهة الكرامة في بنغازي. ويمكننا تحليل سلوك التعاون بين قوات الدروع التابعة للمؤتمر مع كثائب الجماعات الإسلامية على أنه مأزق، فالتعاون على الرغم من كونه مصلحة لمواجهة حفتر، إلا أنه في نفس الوقت مضر لكونه يؤكد تهمة التشدد والإرهاب، والتي استغلها الجانب الإعلامي لطرف الآخر.

الخاتمة.

خلاصة القول، ليبيا بعد ثورة فبراير حاولت تقديم تجربة سياسية مبنية على الديمقراطية. ولكن الأطراف لم تتعامل بجدية مع الموقف، فبعد انتهاء الصراع المسلح مع القذافي لم يتم تحقيق سلام قائم على مصالحة وطنية، بل كانت الوضعية استمرار للصراعات وزيادة الانقسامات. وكان لغياب العدالة الانتقالية دوراً فاعلاً في تهيئة بيئة خصبة لعودة الصراع المسلح من جديد، فالانقسام الاجتماعي بعد ثورة فبراير لم تتم معالجته، بل على العكس تم تعزيزه عبر الاغتيالات والتهجير. وفي نفس الاتجاه فإن صراع التيارات داخل المؤتمر خلق انقسام سياسي، وتم تعزيزه بصراع الحكومة مع المؤتمر الذي أنتج وضع أمني غير مستقر، ووضع عسكري مشتبك بين كثائب مستقلة. هذه الوضعية التي نشأت من الانقسامات السياسية والاجتماعية كانت محفزة لحفتر للدخول في الصراع، الذي ترجم إرادته عبر حملة عسكرية، ليتجدد الصراع المسلح لأول مرة بعد ثورة فبراير، ويصبح بين الكثائب عسكرياً، وبين

مجلس النواب والمؤتمر سياسياً. ولأن الصراع المسلح لم يقدم حل واتجه للجمود، التجأت الأطراف إلى اتفاق سياسي عرف بالصخيرات. اتفاق الصخيرات إذا لم يتجه لمعالجة جذور المشكلة وخاصةً العدالة الانتقالية فلن يصل الصراع لنهاية، لأنه على الرغم أن الأطراف تتنازع حول الشرعية، إلا أن جذورها ترجع لانقسام داخلي لم يتم معالجته منذ أكتوبر 2011 بإعلان التحرير.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- SHEMS FM، "ليبيا: اللواء خليفة حفتر يعلن تجميد عمل المؤتمر الوطني والحكومة الليبية والإعلان الدستوري"، يوتيوب، 14 فبراير 2014. ليبيا: اللواء خليفة حفتر يعلن تجميد عمل المؤتمر الوطني والحكومة الليبية والإعلان الدستوري YouTube.-
- الإعلان الدستوري، 2012، قانون رقم (38) "بشأن بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية"، المادة رقم (38)، المجلس الانتقالي الليبي، ليبيا.
- الأمين العام للأمم المتحدة، 2004، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، الأمم المتحدة.
- بشارة، 2012، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 103ص، بيروت، لبنان.
- الجزيرة نت، "اتفاق مصالحة بين مصراتة وتاورغاء"، أخر تحديث في 4 يونيو 2018، اتفاق مصالحة بين مصراتة وتاورغاء الليبيين | أخبار عربي | الجزيرة نت (aljazeera.net).
- الجزيرة نت، "حزب العدالة والبناء" أخر تحديث 10 فبراير 2014، حزب العدالة والبناء | حركات وأحزاب | الجزيرة نت (aljazeera.net).
- الجزيرة نت، "عملية الكرامة في ليبيا"، أخر تحديث في 23 أغسطس 2014، عملية الكرامة في ليبيا | أخبار تقارير وحوارات | الجزيرة نت (aljazeera.net).
- الزروق، 2015، أيام المؤتمر الثورة في ليبيا يوماً بيوم، أروقة للدراسات والنشر، 349ص، عمان، الأردن.
- الشيخ، 2015، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، ص 124-136.
- العرادي، 2021، عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها صفحات من وقائع الثورة المضادة، مركز الجزيرة للدراسات، 153ص، الدوحة، قطر.
- القذافي، 1977، الكتاب الأخضر، النشأة الشعبية، 206ص، ليبيا.
- مجلس الأمن، 2011، قرار 1973، الأمم المتحدة.
- المجموعة الدولية للأزمات، 2013، العدالة ما بعد القذافي، بروكسل، بلجيكا.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليبيا: ازدياد المخاوف بشأن سكان تاورغاء ممن تقطعت بهم السبل، الأمم المتحدة، أخر تحديث 23 فبراير 2018. المفوضية- ليبيا: ازدياد المخاوف بشأن سكان تاورغاء ممن تقطعت بهم السبل (unhcr.org).

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Demmers, J. (2002). Diaspora and conflict: Locality, long- distance nationalism, and delocalisation of conflict dynamics. *Javnost- The Public*, 9(1), 85- 96.
- Fraihat, I. (2016). *Unfinished revolutions*. Yale University Press. أعلى النموذج
- Hweio, H. (2012). Tribes in Libya: From social organization to political power. *African Conflict and Peacebuilding Review*, 2(1), 111- 121.
- Karakasis, V. (2014). *Conflict Mapping Guide: Our Analysis Tool*. Conflict Mapping Guide: Our Analysis Tool.
- Kersten, M. (2015). *Transitional Justice without a Peaceful Transition—The Case of Post- Gaddafi Libya*. Center for Research on Peace and Development (CRPD) Working Paper, (38).
- Mitchell, C. R. (1981). *The structure of international conflict*. New York: St.
- Nagy, R. (2008). Transitional justice as global project: Critical reflections. *Third World Quarterly*, 29(2), 275- 289.
- Norooz Erfaun. 2015. "Responsibility to Protect and its applicability in Libya and Syria." *ICL Journal* 9, no. 3: 1- 50.
- Rubin, J. Z., Pruitt, D. G., & Kim, S. H. (1994). *Social conflict: Escalation, stalemate, and settlement*. Mcgraw- Hill Book Company.
- Sandole, D. J. (1998). A comprehensive mapping of conflict and conflict resolution: A three pillar approach. *Peace and Conflict Studies*, 5(2), 4.
- Van Zyl, P. (1999). Dilemmas of transitional justice: The case of South Africa's truth and reconciliation commission. *Journal of international Affairs*, 647- 667.
- Wehr, P. (1979). *Conflict Regulation*, Boulder, Colorado.